المحاضرة الثانية:

1. النظام الإعلامي وعلاقته بالسلطة السياسية في العالم (المفهوم والأنواع):

يعد الإعلام مرآة المجتمع فهو يعكس تركيبة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية ومن خلاله تعرف علاقة الفرد بالدولة وبالنظام السياسي السائد في البلد، هذا النظام الذي به تتحدد الأساليب والضوابط التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام ومن لديه الحق في امتلاك هذه الوسائل واستخدامها، وكذا المحتوى الذي تعمل على نشره بين شرائح المجتمع ويختلف النظام السياسي من بلد لآخر وهو ما يؤدي إلى اختلاف القوانين والشرائح التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام داخله وعلاقتها بالمجتمع كتنظيم اجتماعي.

أ. النظرية السلطوية:

السلطة من أنظمة الحكم التي تتمثل في الملك أو الخليفة أو الامبراطور أو الأمير أو الدكتاتور الذي لا يؤمن بالحرية وبالديمقراطية ولا يسمح للشعب أن يشاركه في الحكم بصورة أو بأخرى وتستند السلطة باعتبارها نظاما من أنظمة الحكم على فكرة الحق الإلاهي المقدس وعلى فكرة القائمة بأن الحاكم هو ظل الله وخليفته في الأرض [1]

نشأت هذه النظرية في إنجلترا في القرنين 16-17 وقد ساهم العديد من الفلاسفة والكتاب في إرساء قواعد هذه النظرية من أمثال ميكـــــافيلي الذي دعا إلى إخضاع كل شيء لأمن الدولة، وانطلاقا من فكرة الغاية تبرر الوسيلة رأى أن الرقابة والحـوار والمناقشة وعلى نشر المعلومات في المجتمع لها ما يبررها ما دامت تخدم مصالح المجتمع [2]

لقد ساهم توماس هوبز، هيجل ونيتشه في إرساء أسس هذه النظرية وعلى الرغم من مرور فترة زمنية ليست بالقصيرة على طرح هذه النظرية لذاتها في الواقع العملي إلا أن مفاهيمها لازالت تسيطر على العديد من المجتمعات التي تسود في فلسفات اجتماعية سياسية سلطوية وتستند نظرية السلطة على ركائز ودعائم لتبرير

---

[1] عبد اللطيف حمزة، الاعلام والدعاية مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1968، ص 118

[2] فوزية عكاك، القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة، أطروحة دكتوراه افي علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3 ،2011، ص42

شرعيتها لعل أهمها فكرة الملك يتسم بسمة الألوهية أو ما يسمى بالحق الإلاهي وأن الشعوب عبيدا محكومة وبالتالي له الحق في نوع المعلومات التي تصل إلى أذهان الشعب[1]

وتفترض النظرية السلطوية شرعية وصلاحية ما تقوم به السلطة) الحكومة (فالحاكم صاحب حق إلهي والأكثر كفاءة في التعبير عن الأصح والأحق، ويترتب عن ذلك أن مخالفة الملك تكون ضربا من الخطأ أو البدعة، وتعتبر النظرية أن الحقيقة حكر على السلة والخروج عن الخط الذي ترسمه السلطة خروج عن الشرعية حيث أن الثقة في الفرد محدودة، وتماشيا مع هذا الطرح فإن استقرار المجتمع بدون حاكم قوي معرض لامحالة للتفكك ومن ثم فإن تحدي الحاكم تحدي للاستقرار الاجتماعي مما يستوجب المنع والقهر[2]

وتستخدم الصحافة في إطار النظام السلطوي كأداة في يد الدولة لتحقيق التوازن السياسي والاجتماعي، فينحصر دورها في الدعاية والتوجيه والتعليم ودعم السلطة الحاكمة في ظل علاقة تدور في إطار الولاء الحاكم دون أن ننسى دور الكنيسة التي كان لها تأثير كبير وسيطرة مطلقة حتى على الحكام والملوك من منطلق الحق الإلاهي أو ما يسمى باللاهوت فبإمكانها في ذلك الوقت عزل حتى بعضهم ومنح من تشاء صك الغفران لدخول الجنة

ومما سبق يمكن الوقوف على ثلاث ركائز استندت عليهم نظرية السلطوية وهم على التوالي:

أ. مذهب الحق الإلاهي: الذي اعتمده الملوك للحفاظ على مراكزهم السياسية

ب. الكنيسة الرومانية: والتي ادعت السلطة الالاهية من منطلق اللاهوت

ت. الفلسفة السياسية التسلطية: والتي استمدت من فكر الفلاسفة على غرار أفلاطون وميكا فيلي وهيجل ...وغيرهم

ولتحقيق هذه السيطرة فرضت السلطة على وسائل الإعلام قيودا تمثلت في:

- تقييد منح الترخيص للطابعين والناشرين مما ساهم في التحكم في الفعال بهم حيث لا تمنح التراخيص إلا لمن يضمن ولاؤه للسلطة وكان هذا الإجراء بعد ازدهار العمل بالطباعة في القرن السادس عشر

[1] ف وزية عكاك، القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة، مرجع سبق ذكره ص 42

[2] عبد الرحمان صالحي، علاقة السلطة بالصحافة في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد12، 2020، ص 343

- تعيين رقيب يراجع ما يكتب في أمر السياسة والدين ولكن هذا الإجراء فشل بعدما ازداد عدد المناشير والمطبوعات
- تسليط العقوبات على المطبوعات والمنشورات التي تخالف السلطة وسياستها الرسمية أو أي انتهاك قد يمس السلوك العام
- أحادية مصدر المعلومات حيث لا مصدر لها سوى السلطة أو أجهزتها وكذا شراء الأقلام والصحف وجعلها تابعة لها
- الإرهاق المالي الذي تعرض له الناشرون من خلال الضرائب وبالتالي قمع المنشورات المناهضة للسلطة

دور الإعلام في نظرية السطلة: [1] يتمثل دور الإعلام في نظرية السلطة فيما يلي:

1. تأييد سياسة الحكومة، وتجنب الإساءة للأغلبية أو الطبقة المسيطرة أو القيم السياسية والأخلاقية السائدة وكل هجوم يعتبر فعلا جنائيا، ويجب ألا ينشر
2. دعم السلطة الحاكمة وتقديم الغطاء اللازم لتبرير أفعالها وقراراتها والدفاع عن أعمالها وعدم التقليل من هيمنتها أو إضعاف سلطتها
3. منع نقد الحاكم أو سياسته أو سلوكه أو أي جهاز سياسي
4. المعلومات تنقل في اتجاه واحد من الحاكم الى المحكوم بهدف تكريس الأوضاع السائدة وإضفاء الشرعية على ممارسات السلطة السياسية
5. الأنظمة الحاكمة هي المصدر الوحيد للحقيقة والمعلومات وبالتالي على وسائل الإعلام عدم نشر أي شيء دون أن يكون مصدرة النظام وأجهزته الرسمية
6. مكافأة الصحف الموالية للسلطة من خلال المساعدات المالية التي تعينها في الصدور الاستمرارية.
7. ينحصر دور الصحفيين في نشر ما تريد السلطة وما ترغب فيه ولا يحق لهم المشاركة في تحديد مسؤولية السلطة وأهدافها التي تبقى من صلاحيات السلطة

وخلاصة الأمر أنه أيا كان نمط الملكية لوسائل الإعلام في النظام السلطوي سواء عام أو خاص فإن الدولة عمدت على السيطرة عليها من خلال وسائلها مما يضمن خدمة مصالحها واستمرارها وبالتالي الحد من حرية هذه الوسائل في التعبير أو نقد السلطة أو مراقبتها فيما تقوم به من أعمال أو تسنه من قوانين

[1] فوزية عكاك، القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص 46